حياة وسوق
ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة

ماذا حدث لمجلس التنافسية الفلسطيني؟

* نشر في ملحق جريدة الحياة الجديدة "حياة وسوق" بتاريخ 2012/06/10

قد لا يكون هناك تعريف محدد للتنافسية أو معيار واحد لقياسها، ولكن هناك اتفاقا كبيرا على أهميتها. فقد أظهرت الدلائل أن هناك ارتباطا قويا بين تنافسية الدولة ومستوى معيشة الأفراد في تلك الدولة، فتعزيز التنافسية يعني زيادة الإنتاجية، وهو ما يعكس كفاءة أكبر في استخدام الموارد المتاحة، وبالتالي تحقيق نمو مستدام في المديين المتوسط والبعيد، وهو ما يعني زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة. كما ترتبط التنافسية بالربحية، والاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري والازدهار الاقتصادي والمجتمعي، ما جعلها تحتل أولوية قصوى في الأجندة الاقتصادية لكثير من دول العالم على المستويين الكلي والجزئي. وبالتالي، ليس غريبا أن يستحوذ موضوع التنافسية على اهتمام الكثير من الباحثين والسياسيين والاقتصاديين ورجال الأعمال، وأن يحظى باهتمام كبير لدى جميع الدول، المتقدمة والنامية، والكبيرة والصغيرة. بل إنه أكثر أهمية للاقتصادات الصغيرة التي تعتمد على التجارة وعلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتوفر لها القدرة على زيادة الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة.

وقد نشطت مؤسسات ومراكز حكومية وغير حكومية للبحث في محددات التنافسية وطرق قياسها وسبل تعزيزها، وظهرت العديد من النماذج الاقتصادية التي تربط بين التنافسية والمتغيرات الأخرى، الاقتصادية وغير الاقتصادية، كما بادرت الكثير من تلك المؤسسات والمراكز إلى تطوير مؤشرات لقياس التنافسية. وربما يكون مؤشر التنافسية العالمية الذي يصدره منتدى الاقتصاد العالمي في تقريره السنوي (تقرير التنافسية العالمية) من أشهر المعايير أو المؤشرات التي تقيس التنافسية. ويكتسب هذا المؤشر مصداقية كبيرة لأنه يقيّم مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية في الدولة وتحدد مستويات الازدهار الاقتصادي الحالي وعلى المدى المتوسط، وبالتالي فهو يقيّم قدرة الدولة على توفير مستوى رفاهية مرتفع لمواطنيها. كما أنه يدمج بين متغيرات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، ويربط التنافسية بمحدداتها الرئيسية، وبالتالي فهو يظهر نقاط القوة والضعف في الاقتصاد، ما يجعله يمثل أداة في يد صانعي السياسات الاقتصادية لتحديد الإصلاحات المطلوبة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة.

وقد أظهر تقرير التنافسية العالمية الأخير (2011–2012) معلومات مفصلة عن 142 اقتصادا، مصنفة حسب مؤشر التنافسية العالمية. وقد احتلت سويسرا وسنغافورة والسويد المراتب الأعلى في هذا التصنيف، بينما تراجعت الولايات المتحدة إلى المرتبة الخامسة بسبب الأزمة المالية الأخيرة وعدم استقرار الاقتصاد الكلي فيها. فلسطين ليست في التقرير، ولكن دولا عربية أخرى ظهرت في التقرير واحتلت مراكز متقدمة، من بينها قطر التي احتلت المرتبة الرابعة عشرة والسعودية التي احتلت المرتبة السابعة عشرة على المستوى العالمي.

استخدمت الكثير من الدول تقرير التنافسية العالمية للتعرف على نقاط القوة والضعف لديها واتخاذ السياسات المناسبة لمعالجة المشاكل التي تواجهها، وحفّزت تلك التقارير كثيرا من دول العالم لتأسيس مجالس وطنية لتعزيز التنافسية في بلدانهم. وقد تأسس أول مجلس أمريكي للتنافسية في عهد الرئيس رونالد ريغان عام 1986، إلا أن وتيرة تأسيس هذه المجالس تزايدت في الغرب بشكل ملحوظ خلال العقد المنصرم، فقد أنشأ الاتحاد الأوروبي مجلس للتنافسية في حزيران 2002، كما تم تأسيس المجلس الوطني للتنافسية في إيرلندا عام 1997، ومجلس التنافسية لدول أمريكا الشمالية (الذي يضم كندا والولايات المتحدة والمكسيك) عام 2006. وتم في نفس العام تأسيس مجالس للتنافسية في اليابان وأستراليا والفليبين وكوريا الشمالية والبرازيل وبريطانيا وغيرها. وهناك الآن الاتحاد العالمي لمجالس التنافسية الذي يضم شبكة من قيادات المجالس التنافسية حول العالم. في العالم العربي أيضا، قامت معظم الدول العربية بتأسيس مجالس للتنافسية بتسميات مختلفة، فقد أنشئ "المجلس الوطني المصري للتنافسية" في مصر عام 2004، وتم تأسيس "مجلس البحرين الوطني للتنافسية" عام 2005، و "اللجنة الكويتية الوطنية للتنافسية" عام 2005 أيضا، و "مركز التنافسية الوطني" في السعودية عام 2006، و "المرصد الوطني للتنافسية" في سوريا عام 2007، و "المجلس القطري الوطني للتنافسية" عام 2008، و "مجلس الإمارات للتنافسية" عام 2009. كما تم مؤخراً تأسيس "المجلس الوطني للتنافسية والابتكار" في الأردن في مطلع العام الحالي.

في فلسطين، جرت محاولة تأسيس مجلس وطني للتنافسية منذ فترة طويلة، وربما قبل تأسيس معظم مجالس التنافسية في المنطقة العربية. ففي العام 2006 صدر قرار من مجلس الوزراء الفلسطيني بالمصادقة على تأسيس مجلس للتنافسية كمبادرة وطنية تهدف إلى تعزيز التنافسية في الاقتصاد الفلسطيني، على أن تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بتقديم مقترح بعضويته من الوزراء والكفاءات من القطاع الخاص. وكان من المفروض أن يتم إعداد قانون خاص بالمجلس خلال ثلاثة شهور من تاريخ القرار، لكن ذلك لم يحدث. وقد توالت الدعوات منذ ذلك الحين إلى ضرورة "الإسراع في إنجاز مجلس التنافسية الفلسطيني"، وأهمية "تفعيل مجلس التنافسية" وضرورة "توفير المتطلبات القانونية والتنظيمية لقيام مجلس التنافسية الفلسطيني" وطلب "مساعدة الخبراء في تأسيس مجلس التنافسية المشترك بين القطاعين الخاص والعام"، كما

تم التأكيد على أهمية "توفير مقومات إنشاء مجلس التنافسية الفلسطيني غداة استكمال برامج الإصلاحات التنظيمية والبنيوية والتشريعية". هذه الاقتباسات هي مقتطفات من تصريحات لمسؤولين كبار حول مجلس التنافسية الفلسطيني، ولكن المجلس ظل حبرا على ورق حتى هذه اللحظة.

من الواضح أن الجميع في فلسطين يدرك ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني، فقد تمت الإشارة إلى ذلك في أكثر من مكان. كما يدرك الجميع أيضا أهمية تعزيز التنافسية في فلسطين، فقد تم التغني بذلك في أكثر من زمان. ولكن لم تظهر على أرض الواقع برامج حقيقية لتعزيز التنافسية سوى بعض المحاولات المبعثرة التي تقوم بها جهات متفرقة، والتي تفتقر إلى التركيز والتماسك والتخطيط السليم. وأعتقد أن الأوان قد حان لتأسيس مجلس وطني للتنافسية في فلسطين كجزء من عملية استكمال بناء مؤسسات الدولة، ولتجميع المحاولات وتوحيد الجهود لتعزيز التنافسية في الاقتصاد الوطني، ولتحقيق تنمية مستدامة في ظل الصعاب والتهديدات التي تواجهه.

نحن بحاجة إلى مجلس للتنافسية يقوم على شراكة ممأسسة بين القطاعين العام والخاص والجامعات، وتكون من بين مهامه جمع المعلومات اللازمة من مختلف المصادر لتقييم وضع التنافسية في فلسطين ومقارنتها مع بقية دول العالم، وتحديد نقاط القوة والضعف والتعرف على الفرص والتحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، ومناقشة السياسات والحلول الممكنة لتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، واقتراح الإصلاحات اللازمة لتطوير حزمة التشريعات والقوانين والإجراءات التي تزيد من قدرة الاقتصاد على المنافسة في السوقين المحلي والخارجي، وتشجيع الابتكار والإبداع، وتوفير بيئة استثمارية مواتية لتدفق الاستثمارات الخارجية.

وإذا كان الأفضل أن تأتي متأخرا من أن لا تأتي أبداً، فربما يكون من المناسب أن يصبح تأسيس مجلس وطني للتنافسية ضمن أولويات الحكومة الفلسطينية الجديدة، وبالذات وزارة الاقتصاد الوطني التي كلّفها قرار مجلس الوزراء السابق متابعة الأمر. فإذا كان العالم بأسره قد أدرك الحاجة إلى مجلس وطني للتنافسية، فنحن في فلسطين أحوج ما نكون إلى مثل هذا المجلس في ظل الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته وسياساته التعسفية التي تسعى إلى تدمير قدرات ومقدرات الاقتصاد الفلسطيني.